أسرار في السودان: الجريمة في المجتمع السوداني بعيون متفائلة

د. امجد محمد إدريس

مقدمة

لم ولن تخلو أمة من الأمم أو مجتمع من المجتمعات علي وجه الأرض من الجريمة. والكل يعرف أن قابيل ابن أدم قتل هابيل أخاه كأول جريمة دونها التاريخ ومازال الجنس البشري لم يكمل 500 عام من تاريخ خلقه والتي هي قليلة في عمر الزمان، أي أن الجريمة واقع وحقيقة وستظل موجودة إلي الأبد، هذه من مشيئة الله في البشر.

حين أفكر في الجريمة في السودان أجد نفسي منقسماً بين ثلاث خطوط عريضة في هذا الموضوع:

(1) إحساس داخلي بالزيادة البادية للعيان في معدل الجريمة،

مثل كثير من السودانيين الذين يعيشون في ولاية الخرطوم، أشعر أن الجريمة في زيادة حقيقية. سيلحظ المتابع للاحداث عبر الصحف اليومية التفاقم والإرتفـــاع فى مؤشر الجريمة من حيث العدد، وكذلك نوعياً في الكثير من الأحيان.

(2) يناقضه إحساس بان المجتمع السوداني مازال في نعيم حقيقي

لكن ومن ناحية أخرى، لابد أن الناظر للصورة الأشمل لواقع الحياة اليوم علي مستوى العالم سيدرك أن السودان في نعيم من ناحية الأمن والطمأنينة (والحمد والشكر لله علي هذه النعمة). الأمن والأمان المجتمعي أصبح في كثير من دول العالم هاجس كبير تعمل الحكومات علي إعادة تحقيقه والدفع بالكثير من الموارد من أجل الوصول إليه، خاصةً مع إنتشار الجرائم بشكل كبير في هذه الدول. وسنجد أن هذه الأمر ينبع من مفهوم بسيط أن المجتمع الآمن هو المجتمع الأكثر قدرة علي الإنتاج والتطور، وأن الأمن شرط أساسي لتحفيز البشر علي الإختلاط كمجتمع. ومع توفر المأكل والمشرب والمأوى، سنجد أن الأمن والإحساس به هو الشرط التالي لأي إنسان لكي يكون لديه الدافع في مواصلة الدفع بعجلة الإنتاج لنفسه أولاً ثم للمجتمع بشكل ثانوي.

(3) أتساءل دائماً أين الحقيقة وراء تضارب الإحصاءات،
خاصةً أن طرح الحقائق حول مستوى الجريمة في المجتمع من قبل السلطات المسؤولة له أبعاد سياسية وإجتماعية بلا شك. وأعود مرة أخرى للتضارب بين ما تطرحه وسائل الإعلام، خاصةً بعض صحف، وبين ما تنشره الجهات الحكومية عن مستوى الجريمة خاصةً تقارير وزارة الداخلية.

ومع كل هذا التداخل الفكري الداخلي حول الجريمة في السودان، أجدني أميل إلي أن أتناول بشكل عام الجزء المضئ من الموضوع (والنصف الملئ من الكوب) ودعونا نتحدث عن السودان الجميل. فبالرغم مما فيه من واقع إقتصادي وإجتماعي رمادي الملامح، إلا أن السودان بالتأكيد في نعيم حينما نتحدث عن الجريمة. دعونا نحتفل بشعبنا ذو الطبع المسالم والمتسامح والجميل والسمح الصفات بالرغم من وجود بعض الشوائب الأمر الذي لا نجده كثيراً في الشعوب الاخرى. لكن يظل السوداني بشكل عام يتسم بالصدق (الزول الدغري سمة عامة للسوداني)، الأمانة والأخلاق متميزة. سنجد كذلك أن من العبارات السائدة جداً في المجتمع السوداني عبارة "ده زول مجرم" وهي إشارة للشخص الذي يتصف ببعض الصفات، وإن كانت في ميزان الجريمة الحقيقة لا تحتسب، لكن هذه العبارة تعبر عن الرفض الضمني للمجتمع لكل شخص يبدى التعدي أو العداوة تجاه المجتمع أيان كان التعبير عن هذا الأمر. سنتناول بشئ من التحليل في هذا الفصل هذه العبارة المهمة في السياق الإجتماعي في السودان ومدلولاتها بشكل أكبر. كل هذه الملامح من المجتمع تدفعنا لأن نركز علي جانب إيجابي مهم في واقع الحياة في السودان.

قبل الولوج إلي هذه التحليل المتواضع من شخصي الضعيف، يجب أن أقر بأنني أتناول هذا الجانب ليس بصفة المختص ولا العالم ببواطن الأمور، ولكني أدلف فيه بنظرة المواطن الذي يعيش هذا الواقع كل يوم ويرئ من حوله حقائق ماثلة يجب أن نتحدث عنها ونتناولها في حوارنا المجتمعي نحو تطوير بلادنا، ونحو مجتمع أكثر أمناً ..... فقبل كل شئ ..... وكما يقولون فإن الأمن مسئولية الجميع.

السودان في نعيم .... أليس كذلك؟

كما ذكرنا سابقاً، أنه وبالرغم من كل المشاكل التي تحدث في السودان، وبالرغم من وجود الجريمة بشكل حقيقي في المجتمع السوداني شأنه شأن غالبية المجتمعات إلا أن الناظر بالعين الفاحصة والمحللة يجب أن يرى ويقر بأن هناك جانب مضئ وحقيقي "أن السودان ينعم بالأمن نسبياً مقارنةً مع العديد من الدول الأخرى. لعلها حقيقة أن ليس من رأى كمن سمع، فالكثير منا قد سمع بالتأكيد حول مستوى الجرائم في السودان أقل بكثير من العديد من الدول. ونعمة الامن والإحساس الحقيقي به لا يعرفها إلا من سافر خارج السودان خاصة إلي دول أفريقيا، أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا، حيث سيجد الشخص الفرق شاسعاً بأن تسير في شارع من شوارع الخرطوم وبين أي من العواصم في هذه الدول. وسنتعرض لاحقاً لمقارنة توضح ما نتحدث عنه.

لكنني بالتأكيد لست شخصاً حالماً أعيش في عالم وردي معزول، فالجريمة كما قلت سابقاً هي واقع محسوس في السودان. ودعني عزيزي القارئ أخذك في عجالة لبعض الأرقام والإحصائيات التي وردت حول مستوى الجريمة في السودان.

- تقرير لوزارة الداخلية حول وضع الجرائم في العام 2012م أشار إلي أن العدد الكلي (المطلق) لعدد بلاغات الجرائم في السودان بلغ 60,343 بلاغ (أي بمعدل 194 بلاغ لكل 100 الف من السكان) وهو ما يعتبر عدد منخفض نسبياً مقارنة مع عدد السكان.
- ذات التقرير أشار إلي تربع ولاية الخرطوم على عرش الجريمة في البلاد مسجلة أكثر من 44 % من البلاغات المدونة في مضابط الشرطة وتلتها في ذلك ولاية الجزيرة 8,9%، وسنلاحظ الفرق الواضح للغاية بين الخرطوم ومن تليها من الولايات. كذلك سنلاحظ أن النسبة تظل صغيرة نسبياً في بقية الولايات. إضافة إلي أن هذا المؤشر يشير إلي تركز الجريمة بصورة أكبر في الخرطوم، سنجد كذلك أنه وبمعادلة رياضية بسيطة، وبإعتبار عدد السكان تقريباً 31 مليون مواطن، أن معدل الجريمة في الخرطوم هو 3 أضعاف معدل الجريمة في بقية السودان بشكل عام (وفي قراءة أخرى، أن نصف الجرائم في السودان تحدث مع أقل من ربع سكان السودان وهم سكان ولاية الخرطوم). هذا بالفعل إسقاط هام يجب النظر إليه في تقييم واقع الجريمة في السودان لإعتبارات عدة بحكم الموقع القومي والمركزى للولاية باعتبارها تمثل المركز الرئيس للأنشطة الحيوية المهمة ويعيش

فيها أكبر عدد من سكان البلاد. لذا سنجد أن الظروف المحيطة بالخرطوم مقارنةً بنسبة الجرائم، تجعل وصف الخرطوم بالولاية والعاصمة المستقرة أمنياً، أمراً منطقياً، خصوصاً بالنسبة لحجم السكان والأنشطة الإقتصادية والمجتمعية فيها. وفي ذات الوقت هذا يعكس الأمن العام في بقية مناطق السودان بإستثناء مناطق النزاعات بالطبع.

- التقارير بشكل عام تميل إلي إظهار الإنخفاض في مستوى الجريمة بشكل عام وهو بالطبع شئ إيجابي، لكن ما هو هام في هذا الأمر أن تحلل التقارير هذه البيانات واضعةً في الإعتبار عاملين مهمين. الأول هو الزيادة المضطردة في عدد السكان، والثاني هو التغير في مستوى بعض الجرائم وبصورة خاصة المخدرات والسرقة. هذه الملاحظو مهمة للغاية وعلي وجه الخصوص عندما نعلم أن تقرير العام 2012م يوضح التغير الواضح في مستويات البلاغات المرتبطة بلاغات الطمأنينة العامة والسرقة وذلك مقارنةً مع العام 2011م وقبله تقرير العام 2010م.
- تقرير العام 2012م أشار إلي أن ربع البلاغات المدونة هي مرتبطة بجرائم الخمر (أم الكبائر). كما أشار التقرير، لكن دون تحديد أرقام، إلا أن الخمر يعتبر شريكا أصيلا في ارتكاب الجرائم الكبيرة مثل القتل والجراح وتسبيب الأذى الجسيم والنهب والاغتصاب الناتجة عن سلوك أشخاص مخمورين ومدمنين علي المخدرات. حيث بات من الواضح، هو أمر متوقع، وجود علاقة بين تعاطي المخدرات والخمر وبين إرتكاب بعض الجرائم، حيث إن العلاقة بين هذين المتغيرين علاقة طردية أى إن عدد الجرائم التى ترتكب تزداد فى المجتمع الذى يكثر فيه تعاطي المخدرات وانتشارها. هذه الأمر بالفعل أكدت وجوده عدد من الدراسات حول هذه العلاقة حيث أوضح أن هناك زيادة مستمرة فى ارتكاب الجرائم مرتبطة بتعاطي المخدرات. سنجد كذلك أن السلطات المسئولة عن مكافحة المخدرات في السودان أشارت إلي أن نسبة تعاطي المخدرات فى السودان إزدادت بصورة مؤكدة في السنوات الأخيرة خاصةً وسط الطلاب والطالبات وصغار السن وذلك رجوعاً للبلاغات المدونة.
- تفشّي ظاهرة المخدرات أمر كبير وخطير للغاية في واقع الجريمة في السودان. ونجد مرة اخرة أن ولاية الخرطوم تأتي في المرتبة الاولى على مستوى السودان في جرائم المخدرات، نسبة للكثافة السكانية وتليها ولاية شمال كردفان باعتبارها منطقة عبور للمخدرات ولقربها من مناطق إنتاجها.
- من المؤشرات الهامة جداً عن واقع ما يسمى بالجرائم المستترة، أي التي لا ترصدها البلاغات، هي ظاهرة العنف الأسري، حيث أعطت إحدى الدراسات نتائج تدل على الحجم الكبير لمشكلة العنف

الأسرى في المجتمع السوداني. حيث توصلت الدراسة إلي أن 42% من الأسر السودانية، وخاصة المرأة، إختبرت مرة واحدة علي الأقل حادثة عنف أسري يتراوح في شكله ونوعيته ولكنه من المؤكد احد أهم مصادر الجرائم في المجتمع السوداني.

بالرغم من كل ما تحدثنا عنه وأوردناه سابقاً، نظل نردد مقولة أن السودان ما زال في نعيم ولو نسبياً مقارنة مع الدول الاخرى. وحتى لا يفهم أننا نتجاهل هذه الإحصاءات عزيزي القارئ، نود أن نوضح هنا أن ما نرمي إليه هو أن لا ننسى ما بنا من نعمة وننظر فقط للجانب السلبي من القضية. نعم هناك جرائم في المجتمع السوداني، وهناك مجرمين، مدمنين، مغتصبين، لصوص وغيرهم ولابد أن يكونوا موجودين فهذه هي طبيعة البشر، لكن كما قلت سابقاً فإن الهدف الأساسي من طرحنا هذا أن نحتفل معاً كسودانيين بالجانب الإيجابي فينا كمجتمع، أن نحتفل مع بعضنا بأنفسنا ونحن نعلم أن الغالبية العظمى منا كسودانيين ينبذون الجريمة – لا يفعلونها ولا يقبلونها، دعونا لا ننسى هذا الواقع الجميل وسط كل الضوضاء الاخرى ووسط كل السوداوية التي يعيشها المجتمع.

وقد آثرت أن أشاركك عزيزي القارئ بتقرير تصدره مؤسسة نمبو الدولية، وهي مؤسسة معنية بدراسة نوعية الحياة في مختلف دول العالم، وتقوم فيه بتحديث سنوي يوضح مؤشر الجريمة السنوي المطلق في دول العالم. ومؤشر الجريمة، الذي سنقدمه في الجدول أدناه، هو تقدير من المستوى العام للجريمة في مدينة معينة أو بلد. مستويات الجريمة التي تصل إلى 50 نقطة فإنها تعتبر متوسطة أو معقولة، ومستويات مؤشر الجريمة التي تصل إلي أكثر من 50 نقطة تعتبر مرتفعة عموماً.

دعونا نقارن السودان ووضعه حيث أن ترتيب السودان هو 34 عالمياً في ترتيب هذا المؤشر بمعدل 34.84. وقد قمنا بإختيار بعض الدول من أجل المقارنة.

الدولة	مؤشر الجريمة
الإمارات	20.79
السعودية	29.38
السودان	*34.84*
البرتغال	35.06
اثيوبيا	36.07
الكويت	36.44
اريتريا	39.14
أمريكا	50.17
مصر	52.43
ليبيا	61.42
كينيا	78.90
جنوب افريقيا	78.53

بالإضافة لذلك دعنا ننظر إلي بعض الإحصاءات الاخرى والتي تعطينا بعض ملامح الوضع الإجرامي في دول اخرى. هذه الإحصائية رصدها الباحث اليمني مصطفى الحسام، وإستعمل فيها بيانات تعود إلي الفترة ما بين 2004-2005.

- أشار الباحث إلي أن عدد البلاغات الجنائية المسجلة في السودان بلغ 490 ألف بلاغ جنائي أي بمعدل 134 بلاغ لكل 10 الف من السكان. وهذه الفترة التي سبقت إنفصال الجنوب وبإعتبار عدد السكان في ذلك الوقت 35 مليون نسمة، مع الوضع في الإعتبار الوضع الأمني غير المستقر في ذلك الوقت في ولايات دارفور.
- في اليمن بلغ عدد بلاغات الجرائم المسجلة 34 الف جريمة وبمعدل 14 بلاغ لكل 10 الف من السكان.
- ذات الإحصائية أشارت إلي أن عدد الجرائم المسجلة في مصر خلال العام 2004م وصل إلي 12 مليوناً و543 ألفاً و113 جريمة جنائية، بمعدل 2174 بلاغ لكل 10 الف من السكان. أي انه

وبمراعاة عدد السكان في مصر والذي يبلغ تقريباً 3 أضعاف العدد في السودان ، فإن مستوى الجريمة في مصر هو 17 ضعف معدل الجريمة في السودان.

- في المملكة العربية السعودية وصل عدد بلاغات الجرائم الجنائية إلى نحو 90 ألف جريمة جنائية بمعدل 40 بلاغ لكل 10 الف من السكان (المعدل هو ربع المعدل في السودان).
- تشير الإحصائيات الى انه تم تسجيل قرابة 19 الف جريمة قتل في جنوب افريقيا في العام 2004، أي 14 ضعف معدل جرائم القتل في السودان.
- معدل الجرائم في الهند بلغ معدلات خطيرة، حيث تسجل الإحصائيات سنويا ما لايقل عن 60 الف جريمة قتل أو محاولة قتل، بينما ترتفع جرائم الإغتصاب إلي 18 الف جريمة سنوياً (35 ضعف المعدل في السودان).

إننا لا نروج في هذه المقارنة إلي أن السودان هو الأفضل حالاً بين الدول، لكننا بالتأكيد في العام 2012 ننعم بوضع أفضل ويمكننا أن نصبح أفضل.

نوعية الجرائم في السودان

كما سبق وتعرضنا، فنوعية الجرائم في السودان قد لا تختلف من حيث التنوع عن الجرائم في الكثير من دول العالم فهي متشابه بشكل كبير، لكن في ذات الوقت سنجد أن الغالبية العظمى من أعداد هذه الجرائم تحدث في نوعيات محددة من الأحداث مثل السرقة، تناول وتداول الخمر والمخدرات. وتميل الجرائم في السودان لأن تكون جرائم بشكلها العام فردية الطابع، أي أنها تقوم علي الأساس علي نية الفرد في القيام بالعمل الذي يوصف لاحقاً بالإجرامي. وهذا بالطبع يختلف عن نوعية الجرائم التي توصف بأنها مجتمعية الطابع أي الجرائم التي تصبح سمة من سمات المجتمع. فمثلاً حين نتحدث عن جنوب أفريقيا، فنحن نتحدث عن جرائم القتل، الهند ترتبط بجرائم الإغتصاب الجنسي، كينيا تشتهر بالسرقة، الولايات المتحدة وروسيا بالمخدرات وغيرها وغيرها. بالتأكيد لن تجد هذا الأمر في السودان، فبالرغم من تعدد الجرائم كما قلنا، فإن المجتمع بشكل عام في السودان لم يعرف عنه "بعد !" أي من ميول لأفراده نحو نوعية محددة من الجرائم المجتمعية. كذلك سنجد أن الجريمة في السودان مازالت هي الجريمة في تعريفها التقليدي كما ذكرنا، في وقت سنجد أن الجريمة المنظمة – بالرغم من كونها

موجودة فعلياً في المجتمع – إلا أنها بالرغم من ذلك تعتبر محدودة نسبياً مقارنة بالعديد من دول العالم. فجرائم مثل الإتجار بالبشر وتهريب البشر وكذلك غسيل الأموال كلها مازالت محدودة بالرغم من وجودها. وفي غياب التقارير الرسمية الواضحة حول هذا الجانب سنجد أن تقدير مدى تلك الأنواع يستند إلى حد كبير إلى التقارير الانطباعية التي تبثها وسائط الأعلام.

بالرغم من ذلك سنجد أن هنالك جرائم نوعية بشكل محدد بدأت تعتبر من مهددات النسيج الأجتماعي في السودان، ولعل جريمة إغتصاب وقتل الأطفال خير دليل علي ذلك. في السودان أميل للإعتقاد بأن إغتصاب الأطفال كجريمة هي موجودة بالفعل لكنها لا تعتبر ظاهرة حقيقة وسط المجتمع مقارنة مع دول أخرى، ذلك أن الإغتصاب هو قضية مستترة وتحدث في كثير من الأحيان في إطار الأسرة الأمر الذي يجعل من وجود إحصائيات متكاملة حولها أمراً صعباً. وبالرغم من تعدد حالات إغتصاب الأطفال في السودان، سنجد أن العالم بالاوضاع في السودان يعلم أنها موجودة بالفعل في النسيج المجتمعي وإن كان العدد محدود إلا أنها موجودة. لكن في ذات الوقت يجب أن نحمد الله أن الأحداث التي وقعت في السنوات الأخيرة ساهمت في إيقاظ الوعي لدى المجتمع بالرغم مما صاحب ذلك من الم كبير داخل الأسر التي مرت بهذه التجارب القاسية وخسائر واضحة في تداعي الثقة في أنفسنا كمجتمع. وأتفق مع الرأي القائل بأن هذه الجريمة بدأت تطفو على السطح لأسباب أهمها زيادة الوعي المجتمعي والاسري بحقوق الطفل ورعايته بالإضافة إلي تحرر الأسرة والافراد بدرجة مقدرة من الخوف والشعور بالعار والوصمة الاجتماعية إلى جانب الاهتمام العالمي بحقوق الاطفال.

تشريح تركيبة وجدان وعقلية الانسان السوداني من منظور الجريمة

لطالما شدتني التركيبة العقلية للسوداني فيما يلي النظرة نحو الجريمة والفكر الإجرامي، وسنحاول في عجالة أن نقوم بتشريح الإنسان السوداني المعتاد (normal or regular) لنرى كيف يؤثر ذلك علي معدل الجرائم في السودان. وسنقوم بذلك التشريح علي مستويين الأول من الداخل (المرتبط بالوجدان) والثاني من الخارج وهو ما يمثل التفاعل مع المجتمع.

السوداني من الداخل

بالطبع الفطرة الإنسانية في كل البشر سواءً في السودان أو غيره لا تتقبل فكرة الإجرام بالشكل المطلق، لكن في ذات الوقت فإننا نعلم بالضرورة أن النفس بشكل عام هي أمارة بالسوء الذي يتعدد ويختلف مفهومه وتعريفه من شخص إلي اخر. بالطبع البيئة الاجتماعية التي ينمو فيها الإنسان تساعد إلي حد كبير في تشكيل مفهوم الخير والشر في نفس الإنسان ودواخله، وهذا ما سنتناوله لاحقاً. لكن فيما يلي الفطرة، فإننا نعلم وكما أخبرنا سيد الخلق حبيبي المصطفى محمد صلي الله عليه وسلم "ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه ... الي اخر الحديث"، وسنجد أن فطرة أغلب السودانيين والتي يستمرون عليه ولله الحمد هي الإسلام لله عز وجل والتي تقتضي أن ينزع الإنسان إلي إرضاء الله عبر فعل الخيرات، وتتدرج النفوس في ذلك بدءً من النفس الأمارة بالسوء ووصولاً إلي النفس المطئنة التي إستقر بها الحال إلي طاعة الله أو إلي فعل الخير في أغلب حالها وما بين ذلك في الوسط هي النفس اللوامة. وقد نزع الكثير من المحللين في مجال الجريمة إلي ربط حدوث الجريمة بخلل في التوازن النفسي في تركيبة المجرم أيان كان مستوى ونوعية الجريمة، أي أن المجرم بالضرورة لم يتمكن من الوصول إلي توازن مع نفسه نحو الفطرة وكذلك التطور الطبيعي نحو الأفضل، وينزع في

الكثير من الأحيان إلي إرضاء نفسه الأمرة بالسوء أو بالنزعة نحو غريزة ترتبط بالسوء مثل غريزتي البقاء والغضب اللتان قد تقودا أحياناً إلي جرائم مثل القتل والسرقة أو غريزة الشهوة المرتبطة بعدد من الجرائم وغيرها. ومع تطور خبرة الإنسان المسلم والذي يعلم كيف يرضي الله في حياته، سنجده بالضرورة قد تعلم كيف يتحكم في نفسه ويزجرها وبالتالي يتكون لديه الحس حول ما هو الخير وما هو السوء، وهنا تلتقي الفطرة بالدين ويصبح الإثنان وجهان لعملة واحدة. في السودان نسبة المسلمين ولله الحمد والمنة هي مرتفعة للغاية (97% عقب إنفصال جنوب السودان) والغالب الأعم أن الأنسان ينشأ في السودان في مجتمع أساسه الفطرة وخلقه الدين الإسلامي. أي أن القاعدة أن يميل الإنسان السوداني البسيط التكوين إلي تكوين شخصية قوامها الخير وتتحدد لديه في فترة مبكرة من حياته المعايير التي تحدد معنى ومفهوم الجريمة والتي بالضرورة هي ما يتناقض مع أساسيات الدين الإسلامي، لكن قطعاً النفس هي النفس سواء أن كنت مزارعاً، معلماً، وزيراً، عالم دين أو داعية الكل قلبه بين يدي الله يقليها كيف يشاء. علينا كسودانيين أن نحمد الله علي هذه النعمة التي نحن عليها من طريقة نشأتنا كمسلمين.

أميل دوماً إلي الإستشهاد بالدلائل والقرائن، وقد إستقصيت بالفعل حول إمكانية ربط هذا الأمر مع واقع وشكل الجريمة في السودان. فبالرغم من عدم وجود دراسة واضحة حول هذا الأمر، إلي أنه توجد ملاحظة جديرة بالإهتمام وهي الإنخفاض الملحوظ في مستوى الجرائم في شهر رمضان. يمكن القول أن السودانيين بشكل عام، شأنهم شأن كل المسلمين، يقدسون هذا الشهر ويحترمون أجوائه، لكن في ذات الوقت سنجد أن المساحة الروحانية التي يضفيها الجو الرمضاني في النفوس تساعد علي إستجلاء البصيرة الداخلية للإنسان والنزوع بالضرورة إلي طاعة الله، والتي ترتبط بالضرورة علي أقل تقدير بترك السوء وما يجلب السوء. هذا الأمر يستدعي الفرح في نفوسنا، فطالما وجد في مجتمعنا السوداني مثل هذه التظاهرة الوجدانية مرة علي الأقل كل عام، تأكدوا أننا سنكون بخير، العائدون إلي طريق الخير دائماً سيكونون أكثر من الذين يركنون إلي طاعة أنفسهم فيما يلي معصية الله. بالتأكيد هناك إستثناء كما قلنا، لابد من وجود الشر وهو سنة الله في الخلق، لكن دعونا نرى الصورة الأشمل.

ويمكننا القول كذلك أنه ونتيجة لوجود هذه العوامل وتعدد تأثيرتها علي المستوى الفردي، وكذلك علي المستوى الحجمعي، فإن الشخصية السودانية قد إكتسبت السماحة الدينية واتسمت تصرفاتها دائما بالوسطية وعدم الجنوح الي التطرف والعنف. هذا الجانب الهام في الشخصية السودانية يجب أن نسعد بوجوده وأن يفخر كل سوداني منا بذلك.

السوداني من الخارج

كما ذكرنا سابقاً، سنجد أن عبارة "ده زول مجرم" هي من العبارات الواسعة الإستعمال في لغة الحوار اليومي في السودان وهي تمثل إشارة ضمنية للشخص الذي يتصف ببعض الصفات التي لا يتقبلها المجتمع في المعنى العام لمفهوم الجريمة والذي تشكله عوامل دينية وإجتماعية كثيرة، كذلك سنجد أن "الزول المجرم" كما سنحلله لاحقاً يعتبر إستثناء في تركيبة النسيج السوداني حيث السواد الأعظم من السودانيين يتسمون بتركيبة عقلية ووجدانية تتناقض والفكر الإجرامي في أبسط حالاته مثل الكذب بإعتباره جريمة أخلاقية علي سبيل المثال وكذلك جريمة خيانة الأمانة في مختلف أشكالها.

هذه الملاحظة البسيطة تدل علي أن التركيبة والمنظومة الأخلاقية للمجتمع السوداني بشكل عام تمثل بالفعل أحد العوامل الرادعة للفعل الإجرامي في المجتمع السوداني، وهي أحد العوامل البيئية في تشيكل النشاط الإجرامي في المجتمع. الشخص "الزول" المجرم منبوذ بالضرورة في المجتمع، ويتراوح هذا الشعور من التعبير المعنوي مثل التقزز من الشخص الذي يدمن علي تناول الخمر أو المخدرات إلي النبذ الفعلي المتمثل في عدد من المظاهر مثل طرد الأب لإبنه الذي يثبت لديه قيامه بأي من الأعمال الإجرامية، وكذلك ما نشاهده كثير في الشارع السوداني حين يتم القبض علي لص أو نشال حيث تقوم الجموع بضرب الشخص علي الملأ بحيث يشارك الجميع في الأذية المعنوية والبدنية للمجرم الذي يتهم بهذا الأمر، وإن لم تثبت عليه الجريمة بعد، وقد مرت علي الكثير من الحالات يتم فيها ضرب أبرياء فقط علي أساس النزعة الداخلية القاضية بعزل المجرم وإن كان ذلك مجرد إتهام وهو ما قد يثير الحزن علي من "أخد الدقة دي" من دون ذنب لكن في ذات الوقت تثير الفرح بأن المجتمع مازال بخير ويؤدي دوره المنوط به في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. نخلص في ذلك أن المجتمع السوداني يساعد بشكل كبير في الحد من الجريمة علي الأقل من جانب الترهيب الذي يلازم التشهير بفاعل الجريمة والوصمة التي تصيبه، وهو ما لا يحدث في العادة في كثير من المجتمعات الأخرى. فعل سبيل المثال في المجتمعين اليوغندي والكيني هناك عرف إجتماعي يقوم علي أساس أن السرقة شئ لابد منه لكي يوصف الشخص علي أنه "رجل" وكلما ذادت قيمة السرقة كلما كان ذلك أكثر مدعاة للإحتفال بالشخص "ورجالتو"، وعلي العكس يضطهد المجتمع الشخص الذي لا يلتزم بهذا العرف. وفي كثير من

المجتمعات التي لا تجرم تناول المخدرات، سنجد أن القاعدة هي أن تتناول المخدرات والإستثناء الذي يجلب الوصمة للشخص، خاصة الشباب، هو أن لا تتناول المخدرات.

إضافة إلي العرف المجتمعي، والذي يستند بالضرورة إلي مبادئ الدين، سنجد أن القانون الذي يقوم علي أساس تشريعات إسلامية ويحتكم إلي الشريعة الإسلامية كمصدر له يساهم إلي حد بعيد إلي الإهتمام بجانب هام في العملية الإجرامية، الا وهي الوقاية من الجريمة. إن تجريم تناول الخمر والمخدرات من أهم مصادر قوة التصدي للجريمة في السودان. وكما أشرنا سابقاً أن ربع الجرائم التي تحدث في السودان ترتبط بتناول الخمر والمخدرات، ومع السعي المتواصل لقوات الشرطة والأمن للسيطرة علي تداول هذه المواد في المجتمع فأننا بالتأكيد نسير في الإتجاه الصحيح. وقد روي عن الرئيس النميري رحمه الله، والعهدة علي الراوي وعلي الرئيس النميري، أنه قال في أحد خطاباته أن تطبيق الشريعة الإسلامية وحدودها في فترة حكمه ساهمت في تخفيض الجرائم الحدية بنسبة 40%، وهو ما قد يكون منطقياً إذا وضعنا بالإعتبار أن وجود الرادع القانوني هام للغاية في محاربة الجريمة قبل وقوعها.

لكنني أجدني أعود مرة أخرى للتركيبة الكلية للمجتمع الذي يدعم عملية تخفيض وقوع الجرائم، حيث أننا كثير ما نشاهد أو نسمع عن أشخاص من المجتمع قاموا بالتبليغ عن حالات ترتبط بهذا الجانب مثل "ستات العرقي" أو مروجي المخدرات من حشيش وبنقو وغير ذلك من الإبلاغ مثلاً عن "أوكار" الدعارة وغيرها من الأمثلة. الحق يقال هذه أيضاً سمة مميزة في المجتمع السوداني وفي تركيبة الإنسان السوداني السوي، ففي كثير من الدول نجد أن المشاركة المجتمعية في مكافحة الجريمة أو الوقاية منها هو أمرٌ ليس بالمعتاد، حيث أنه ليس من المعتاد أن يتدخل الناس "يتحشرو" في شئون الاخرين ولكل شخص مطلق الحرية في فعل ما يريد. بالتأكيد علينا أن نكون حزرين حين نتحدث هن هذا الأمر علي أنه سمة إيجابية في المجتمع، خاصة مع أهمية مراعاة مفهوم الحرية الفردية للأشخاص في ممارسة ما يرونه يتناسب ورغباتهم في الحياة، لكن في ذات الوقت يجب أن نعي أن هذا الأمر بالضرورة نابع من الفهم الداخلي علي مستوى الأفراد في المجتمع لما هو الخير وما هو السوء، الذي تحدثنا عنه سابقاً، وهو ما يحدد بالضرورة القواعد العامة للمجتمع التي يفترض الغالبية من أفراد المجتمع ضرورة إحترمها وبالتالي رفض تجاوز هذه القواعد.

محفزات الجريمة في المجتمع السوداني

لا أود إنهاء حالة الإحتفال التي نعيشها في هذا الفصل حول وضع الجريمة في السودان، إلا انني أود أن أكون واقعياً في طرحي حول هذا الوضع. المتتبع لواقع الحياة في السودان سيدرك بالضرورة أن هناك الكثير من محفزات الجريمة موجودة بالفعل في المجتمع السوداني تساعد بشكل كبير في إنتشار السواد الأعظم من طبيعة البلاغات التي ترصدها السلطات والتي تناولناها سابقاً. فيما يلي نتعرض لبعض هذه المحفزات المجتمعية وليس الفردية، حيث لا يتسع المجال لطرحها جميعاً، والتي يعلمها المختصون أكثر مني بالطبع.

إرتفاع معدل البطالة كمحفز لإنتشار تعاطي المخدرات:

للأسف يجب أن نقر بأن تعاطي المخدرات بكافة أشكالها مثل البنقو الحبوب المخدرة أصبحت سمة واضحة في المجتمع السوداني، حيث أن ثلث الشباب اليوم هم من المتعاطين لهذه المواد. ووجدت إحدى الدراسات أن هذه الظاهرة تتضح أكثر في مجموعة الشباب الذين لا يعملون مقارنة مع الشباب الذين يعملون في ذات الفئة العمرية وبالطبع وسط المجموعات التي تدرس في الجامعات. إنتشار البطالة، كما ناقشنه في جزء اخر من هذه الكتاب، يساعد بشكل كبير في تهيئة البيئة للشباب نحو تبني كل ما يمكن فعله لتجاوز عدم الإستقرار في الحالة النفسية للعاطل ومن ضمن ذلك تناول المخدر الذي يرتبط لدى الكثير من الشباب بأنه يساعدك علي أن تنسى ما تمر به من ظروف، وهو ما قد يكون صحيحاً من الناحية النظرية علي الأقل أو قد يكون مجرد وهم!!. معالجة المستوى المرتفع للبطالة في السودان هو أحد الحلول السحرية التي تساعد الكثير من الشباب بإعادة الإندماج بفاعلية في العملية الإنتاجية للمجتمع وتقوية حس الإنتماء للمجتمع وكذلك إلي تقبل قواعد هذا المجتمع. عندما تطل علينا عبارة "تضافر الجهود" في حديث أحد الساسة أو التنفيذيين يجب أن نعي مثل هذه الإرتباطات. فلا يمكن للمؤسسات الشرطية والأمنية أن تعول فقط علي القوة والقانون في محاربة الجرائم المتعلقة بالمخدرات، طالما وجد مثل هذا المحفز الكبير الذي يجعل من عمل مروجي المخدرات أمراً سهلاً. يجب علي جميع المعنيين بمكافحة جرائم المخدرات الدفع أكثر في إتجاه وضع الحلول المناسبة التي تساعد في تقليل هذه المشكلة والتي هي بالتأكيد ليست من البساطة والسهولة بمكان. وهذا ما يؤكد علي أن مسألة الأمن مسئولية كل

الأجهزة العدلية والاجتماعية والتربوية والصحية وغيرها، مما يستوجب قيام كل هذه المؤسسات لتولي مسئوليتها نحو مكافحة هذه النوعية من الجرائم في المجتمع.

الوضع الإقتصادي كمحفز لبعض الجرائم:

لن أكون قد أتيت بشئ جديد حين نقول أن الوضع الإقتصادي للفرد له علاقة وثيقة للغاية بالنزعة نحو السلوك الإجرامي، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أن الفقراء هم الأكثر إجراماً، ولكن يعني ببساطة أن الكثير ممن أدينوا بقضايا إجرامية معينة يعانون بالفعل من أوضاع معيشية صعبة. ولعل الكثير من الدراسات قد أكدت هذه الأمر بالفعل، وهو ما ليس حصراً علي السودان فقط بل موجود في الكثير من المجتمعات. لكن ما نود التحدث عنه هنا هو الوضع الإقتصادي الكلي في السودان والذي تعاني منه نسبة مقدرة من الفئات في المجتمع السوداني، وهو ما جعل بالفعل العديد من الظواهر التي ظهرت في المجتمع تجد التعليل بأن الوضع الإقتصادي يفرض مثل هذه الأوضاع.

لعل الشاهد يقر بأن ظاهرة الإختلاس في القطاعين العام والخاص قد إتسعت بصورة كبيرة في الفترة الاخيرة، ومع قطعية الطبيعة الإجرامية لمثل هذه الحالات، إلا أن المتابع لكيفية تناول المجتمع لها واللغة التي تستخدم في وصف الأمر، يجد أن المحفز النفسي موجود، خاصة حين يكون المبرر "يعني هو حيعمل شنو مع المرتب البقا ما بيكفي عيش وفول ساكت، ما لازم يعمل كده". الوضع الإقتصادي الضاغط يبدو أنه بدأ يغيير بالفعل في العقلية الجمعية نحو تبرير وتقبل مثل هذه الحوادث التي كانت موجودة بالتأكيد من قبل ولكننا الان بدأنا نشهد تطور ملحوظ في عدد الأحداث وكذلك في حجم الإختلاسات.

إنخفاض مستوى الإنتاج في الدول ينتج عنه أن يصبح الفقراء أكثر فقراً، وفي مجتمع مثل السودان سنجد أن هذا الوضع ينطبق علي شريحة واسعة جداً وسط المجتمع. إنتشار جرائم السرقة بشكلها المعتاد سواءً أن كانت سرقة المنازل أو السيارات أصبحت مخيفة بشكل كبير. وأصبح المجتمع يسمع أكثر عن الجرائم المرتبطة بتزيف العملات الأجنبية وغيرها من الجرائم الإقتصادية. لن يسع المجال هنا للحديث بإسهاب حول هذا الأمر المعلوم بالضرورة، لكن مما لا شك فيه أن هذه الواقع يحفز الكثير من الجرائم.

الوجود الأجنبي كمحفز لبعض أنواع الجرائم:

قطعاً لا يمكن وصف الوجود الأجنبي بشكل مطلق علي أنه في حد ذاته محفز لحدوث الجرائم، لكن المتابع لواقع الجريمة في السودان يجب أن يرى بوضوح إرتباط الوجود الأجنبي ببعض الظواهر التي تحفز نوعية محددة من الجرائم. بالإضافة إلي ذلك فإن عددية ونوعية الأجانب الموجودين في السودان هي بالطبع محدد أساسي في قراءة هذا التأثير. فنبدأ بتصريح معتمد لمحلية الخرطوم في ولاية الخرطوم والذي أوضح فيه أن ما يقارب نصف الجرائم الجنائية الطابع (40%) التي وقت مؤخراً في المحلية إرتكبها أجانب وهو بالفعل مؤشر خطير وهام. فالأجنبي بشكل عام تقل لديه النزعة نحو إحترام المجتمع وقواعده خاصةً وأن الكثير منهم بالفعل قادمون من خلفيات متعددة لا تتشارك مع المجتمع السوداني في قيمة الأخلاقية أو الدينية وبالتالي يسهل عليهم كسر هذه الحاجز فيما يلي ميزان الخير والسوء. ولعل المثل السوداني المعروف والذي يقول "بلداً ما بلدك أمشي فيها عريان" خير إستدلال علي هذا الأمر.

وقد تناولنا سابقاً ما قد يدور في عقل الوافد الأجنبي الذي يكون سبب وجوده، بشكل عام، هو الدافع المادي والذي يحفزه إلي تناول وتجربة كافة الوسائل التي تساعده في تحقيق أكبر محصلة من الدخل المادي. هذا الواقع يساعد في فهم عدد من نوعية الجرائم التي إنتشرت في السودان مثل الدعارة والتي إرتبطت بشكل كبير مع تجارة الجنس في السودان والتي يعلم الكثيرين غيري أنها طالما إرتبطت مع مجموعات محددة من الوافدين الأجانب إلي السودان. بالطبع لا ننفي مسئولية الشباب السوداني في هذا الأمر، ولكن ما نتحدث عنه هنا هي الدوافع والمحفزات. فكما هو معلوم أن تجارة الجنس هي أقدم وأشهر مهنة في التاريخ ومصدر سريع ومضمون للدخل تقوم به النساء بصفة خاصة ممن ليس لديهم مؤهلات ومهارات أو لم يجدن الفرص الي تمكنهن من العمل في مهن أخرى، فيمتهن هذه المهنة. وقد إرتبطت هذه الظاهرة مع توافد الكثير من الأجانب إلي السودان في الفترة ما بين عامي 1997 و 2009م من عدد من دول الجوار في إنتشار هذه الظاهرة. وهذ بالطبع إرتبط كذلك بنوعية اخرى من الجرائم الناعمة إذا شئت عزيزي القارئ وهي جريمة الإتجار بالبشر حيث أن الدعارة في السودان إرتبطت بشكل كبير بمن يقومون بتبني النساء اللاتي يعملن في هذه المهنة عبر تأمين وصولهم من دولهم إلي السودان وبعد ذلك فرض الوصاية عليهن بعد وصولهن "الأمر مقعد للغاية". هذا الوضع بلا شكل يحفز إلي تنامي هذه الظاهرة بشكل كبير في عدد من المناطق في السودان خاصةً ولاية الخرطوم.

تجارتي السلاح والخمور المستوردة هما من الجرائم التي لم يعرفها السودان والسودانيين بصورة كبيرة إلا عقب تنامي الوجود الأجنبي في السودان حيث أصبح من المعروف أن أكبر موردي ومروجي هاتين السلعتين هم بالفعل من غير السودانيين. لا أمتلك معلومات كثيرة حول هذا الجانب، لكن ما لدي من المعرفة يدعم القول بأن الوجود الأجنبي قد حفز بالفعل تنامي هذه النوعية من الجرائم.

ظاهرة النزوح الداخلي:

تتعدد الأسباب التي أدت إلي تنامي ظاهرة النزوح الداخلي في السودان من بعض المناطق والولايات نحو ولاية الخرطوم بشكلٍ خاص ولكن بصورة أعم نحو المدن الكبرى في الولايات مثل الأبيض، كسلا، الدمازين، وغيرها. سنجد أن النزاعات في دارفور وجنوب كردفان وغيرهما وغيرها من المناطق أسهمت بالتأكيد في هذا الواقع، لكن في ذات الوقت سنجد أن العوامل المناخية قد أسهمت بالتأكيد في هذا الواقع خاصةً في فترات تدني هطول الأمطار وحدوث الجفاف في بعض المناطق. هذه العوامل وغيرها أدت إلي تنامي النزوح الداخلي نحو المدن، والذي أدى بدوره إلي إزدحام المناطق الطرفية الفقيرة حول المدن وتكدس السكان في بؤر جغرافية صغيرة. ومن حيث المبدأ سنجد أن هذا الوضع يوفر بيئة خصبة لإنتشار عدد من أنواع الجرائم في هذه المجتمعات أكثر من غيرها. فظواهر مثل تطور ظاهرة زيادة عدد الظواهر المرتبطة بالجريمة المنظمة أو نشأة العصابات التي تقوم بنوعية محددة من الجرائم، وهو ما كان قد أصبح ظاهرة في ولاية الخرطوم في فترة من الفترات مع توسع ما عرف "بعصابة النقروس" في أعمالها الإجرامية في منطقة جنوب الخرطوم وغيرها من المناطق الطرفية في الخرطوم والتي إرتبطت أيضاً بإنتشار السلاح غير المشروع في الولاية. العديد من الإحصائيات تؤكد إنتشار تداول المخدرات بصورة واسعة ومخيفة وسط مجتمعات هذه المناطق والتي ترتبط بالضرورة مع واقع إنتشار الجريمة المنظمة. وتتعدد نوعية الجرائم ومعدلها ولكن يبقى الأساس أن التنمية غير المتوازنة علي مستوى البلاد، وهي من الأسباب المهمة للنزوح ومسبباته، هي من القضايا الهامة التي يمكن أن تساعد في معالجة الجذور الفعلية لهذه التحديات.

إنعدام بيئة الترويح الإجتماعي المتوازنة

البيئة الترويحية هي البيئة التي يقضي فيها الشخص معظم أوقات فراغه وذلك بممارسته بنشاط معين يبعث في روحه البهجة والسرور كالذهاب إلى الحدائق والمتنزهات الموجودة والتي تكون قريبة في محل سكنه، والترويح نشاط اختياري يحدث ويمارس في وقت الفراغ وينتج عنه شعور أو إحساس ذاتي بالغبطة أو السرور والراحة والرضا النفسي. العديد من الدراسات تشير إلي أهمية توفير متنفسات مناسبة تساعد المجتمع علي الترويح عن النفس كعامل هام يساعد في رفع مستوى الصحة النفسية والعقلية الكلية للمجتمع وبالتالي تقليل هامش التعقيدات التي تنتج عن طبيعة الحياة الجافة خاصة في المدن. سنجد بشكل عام أن هناك عدم إهتمام المجتمع والدولة بشكل عام بقضية الصحة النفسية، بالرغم من أهميتها، أدى بالطبع إلي عدم توفير المرافق المناسبة لهذه الأنشطة. لم تكن النوادي الإجتماعية، المسارح، دور السينما وغيرها في يوم من الأيام هي أدوات رفاهية بل أداة لخلق مجتمع متوازن. الشباب بشكل خاص في حوجة إلي هذه المرافق لكي يقضي فيها الكثير من أوقات فراغه ولمساعدته في التخلص من الطاقة التي يحملها بداخله في أشياء أقلها إن لم تكن مفيدة فإنها غير ضار. وقد اهتمت النظريات الإجتماعية المعاصرة في مجال مكافحة الجرائم بمسألة الفراغ وضرورة إستثماره لما لذلك من أهمية في تطوير الإنسان وزيادة طاقاته الإنتاجية ودفع عجل المجتمع إلى التقدم والنهوض، وذلك لكي يستثمر الشاب أو الشابة وقت الفراغ بالأشياء المفيدة حتى لا ينصرف في تيار الجريمة والسلوك المنحرف. لكن سنجد أن الفكرة ليست فقط في إنشاء هذه المرافق ولكن أيضاً في وضع رؤية واضحة حول كيفية التخطيط لهذه المرافق وما تقدمه من أجل تقديم الخدمة المناسبة للفئات والجماعات الاجتماعية والمهنية التي يتكون منها المجتمع بإختلاف مكوناته.

نعود لنؤكد ختاماً أننا في السودان وبالرغم مما نواجه من تحديات، إلا أننا ننعم ومع حمد الله بنعمة كبيرة للغاية تبحث عنها الكثير من الشعوب والمجتمعات ... قولوا الحمد لله

نهاية المقال

د. امجد محمد إدريس